مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية
اسم الكاتب: د. ثناء أبازيد، د. محمد محمود، حسان محمد دروبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4305
تاريخ الاسترداد: 2026/04/18 05:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية

د. ثناء أبازيد*
د. محمد محمود**
حسان محمد دروبي***

(تاريخ الإيداع 4 / 5 / 2011. قُبِل للنشر في 14 / 7 / 2011)

□ ملخّص □

يتناول البحث دراسة وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي السوري، وذلك من خلال تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية، ودراسة برنامج تحرير التجارة الخارجية في سورية، ودراسة الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السوري، وصولاً لإيجاد العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في سورية. ليخلص البحث إلى النتائج التي توضح أسباب الضعف في القطاع الصناعي السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، تحرير تجاري، قطاع صناعي.

* أستاذة مساعدة – قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.
** مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

The impact of liberalization of foreign trade on the development of the industrial sector in Syria

Dr. Thanaa Aba Zeed *
Dr. Mohammad Mahmoud **
Hassan Mohammad Droubi***

(Received 4 / 5 / 2011. Accepted 14 / 7 / 2011)

□ ABSTRACT □

This research studies and analyzes the impact of liberalization of foreign trade in Syria on economic variables for the industrial sector, through analyzing the impact of liberalization of foreign trade on industrial development, and foreign trade liberalization program study in Syria. This research also studies the economic effects of liberalization of foreign trade on Syrian industry, leading to a relationship between the liberalization of foreign trade and economic variables for the industrial sector in Syria. The research reaches to the results that show the causes of vulnerability in the industrial sector in Syria under the foreign trade liberalization.

Keywords: foreign trade, liberalization of trade, industrial sector.

* **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **PhD Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعددت الآراء بخصوص العلاقة بين التِّجارة الخارجيَّة والتنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيكي مثل آدم سميث نظرة تفاؤليَّة بخصوص هذه العلاقة، فقد أشار آدم سميث إلى أثر التجارة في تهيئة الفُرصة لتطبيق التخصُّص، وتقسيم العمل، وتصريف فائض الإنتاج، ومِنْ ثَمَّ اتِّساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجيَّة.

وفي الفكر الحديث هناك أيضًا المتفائلون أمثال هيكس وفاينر، إذ يشير هيكس إلى ما تتيحه التِّجارة الخارجيَّة للبلاد النامية من مُبادلة سلع أقلَّ نفعًا في أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد في أغراض التنمية، وأوضح فاينر أنَّ معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يتوقف إلى حدٍّ ما على ما يستطيع هذا البلد أنْ يحققه عن طريق التِّجارة الخارجيَّة من إسهامٍ في هذا النمو.

أهمية البحث وأهدافه:

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، نلاحظ أن العديد من الدُّول أخذت بتحرير التجارة الخارجية والدُّخول في اتفاقات دولية مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية، وفي مجال بحثنا تبرز أهمية الإجابة عن السؤال التالي: ما تأثيرُ تحرير التِّجارة الخارجيَّة على عملية التنمية الاقتصادية؟، وبخاصَّةٍ في القطاع الصِّناعي الذي يُعَدُّ محركَ عمليةِ النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر: ما العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية؟

وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية في سورية على القطاع الصناعي، وبيان الأثر المتبادل بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة طردية إيجابية بين تطور حجم الصادرات السورية وزيادة إنتاج الصناعات التحويلية وكذلك زيادة دخول المشتغلين في هذه الصناعات.
2. توجد علاقة طردية بين تطور حجم التجارة الخارجية السورية (الصادرات والمستوردات)، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري.

طرق البحث ومواده:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على عملية تحرير التجارة الخارجية في سورية وتحليل انعكاساتها على القطاع الصناعي. كما يعتمد المنهج الرياضي وذلك لإيجاد العلاقة الارتباطية بين تحرير التجارة الخارجية ومتغيرات الإنتاج الصناعي في سورية.

وبناءً على ذلك، يتناول البحث دراسة:

3. أثرُ تحرير التجارة الخارجيَّة على التنمية الصناعيَّة.
4. برنامج تحرير التجارة الخارجية.
5. الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السورية.
6. علاقة تحرير التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في سورية.

النتائج والمناقشة:

أولاً. أثرُ تحرير التجارة الخارجيَّة على التنمية الصناعيَّة:

يرى الاقتصادي لال Lall أن هناك إجماعاً على أهمية دور سياسة التجارة الخارجية كمحدد للأداء الصناعي، ويتوقع أن ينتج عن إصلاح سياسات التجارة الخارجية فوائد ساكنة وأخرى حركية؛ كما يرى باك، ونيشيميزو، وروبنسون"ROBINSON & NISHIMIZU، PACK، وهم من مؤيدي تحرير التجارة، أنَّ هناك فوائد لهذا التحرير، وقسماها إلى فوائد ساكنة وأخرى حركية، فبينما تتمثل الفوائد الساكنة في أن تخفيض مستويات الحماية يجعل المنتجات المحلية في مُواجهة منافسة متزايدة من قبل المستوردات، وهذا له أثر في تحفيز المنتجين المحليِّين لتخفيض تكاليف وأسعار مُنتجاتهم وتحسين جودتها؛ إذ إنَّ تحسين تلك الجودة لا يتطلب استثمارات جديدة، ويُمكن أن يتمثل ذلك بيانيًّا بالتحرك على نفس منحنى إمكانيَّات الإنتاج، كما أنه يوجد منفعة أخرى ساكنة تكمُن في مكاسب الميزة التنافسيَّة؛ فإزالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد داخل القطاعات وفقاً للميزة التنافسية، ويمكن أن تمثل هذه المكاسب بيانياً بالتحرك على نفس منحنى إمكانيات الإنتاج، أما الفوائد الحركية، فتتمثل في نمو الإنتاجية بمعدل نمو أكثر ارتفاعاً واستيعاباً لفنون إنتاجية جديدة، وأكثر تحقيقاً لمستويات جودة عالية، ويمكن تمثيل تلك المكاسب الحركية بيانياً بالانتقال خارج منحنى إمكانيات الإنتاج يميناً.[1]

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين ديفاراجان وردريك " Rodrik & Devarajan" عن تحرير التجارة في الكاميرون، وجدوا أن تحرير التجارة كان في صالح قطاع الصناعة، وخاصة الصناعات الغذائية والسلع الوسيطة؛ بحيث يحدث توسع في الناتج الصناعي. وأوضحت دراسة "بريم PRIME،1992 P.B" – الخاصة بتجربة الصين في مدى استجابة الصناعة لسياسة تحرير التِّجارة الخارجية – أنَّ سياسة تحرير التجارة الخارجية أدَّت إلى تحسين الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي متمثلاً في زيادة الإنتاجية ومزيدٍ من التخصص في الإنتاج.[2]

ثانياً. سياسات تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تقسيم السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية إلى خمسة أقسام:[3]

1. سياسات الاستيراد.
2. سياسات تشجيع الصادرات.
3. سياسات سعر الصرف.
4. سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية.
5. السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

وما يهمنا في موضوع بحثنا هو علاقة تحرير التجارة الخارجية بتنشيط قطاع الصناعة، لذلك سوف نقتصر في دراستنا لهذه السياسات على البندين الأول والثاني من هذا البرنامج.

1. سياسات الاستيراد:

حيث تقوم هذه السياسات على إلغاء القيود الكمية وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها، وصولاً إلى ما يسمى بالتعريفة العادلة التي تؤدي إلى تشجيع استيراد المواد الأولية الداخلة في الصناعة وبكميات كبيرة، مما يؤدي إلى الحصول على ما يسمى بوفورات الحجم، كما سنرى لاحقاً، إضافة إلى وفورات السعر.

- **إلغاء القيود الكمية:**

تعرف القيود الكمية بأنها إخضاع التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو مستوردات إلى نظام الحصص والأذونات، وتسمى أحياناً القيود المباشرة، وتهدف هذه القيود إلى حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات. ويوجد إجماع بأن الرسوم الجمركية تمثل وسائل أفضل من القيود الكمية السابقة وذلك للأسباب الآتية:[4]

1. تؤدي القيود الكمية إلى اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية بالنسبة إلى السلع، وبالتالي إلى تخفيض قدرة الصناعات المحلية عن المنافسة الخارجية.
2. تتميز الرسوم الجمركية بشفافية أكثر من القيود الكمية من جهة تأثيرها الواضح على الأسعار المحلية، أما بالنسبة إلى القيود الكمية فهي تؤثر على الأسعار المحلية من خلال تأثيرها على العرض، وبالتالي يصعب تقدير ارتفاع الأسعار الناتج عن هذه القيود.
3. تؤدي الرسوم الجمركية إلى زيادة واردات الحكومة، بينما لا تترتب على القيود الكمية زيادة هذه الواردات.
4. تؤدي الرسوم الجمركية إلى دخول أسهل في المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الخارجية، فيما لو كانت مطبقة عوضاً عن القيود الكمية.

وبالتالي نجد أنه من أجل تنمية النشاط الصناعي وزيادة واردات الدولة لابد من الاعتماد على الرسوم الجمركية بدلاً من القيود الكمية، إلا في بعض الحالات التي تستلزم عكس ذلك.

- **تخفيض الرسوم الجمركية والاتجاه نحو توحيدها:[4]**

إن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو التخفيض من الحماية الفعلية للسلع والصناعات والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد. كما يحتوي هذا الموضوع على اتجاهين:

1. الاتجاه الأول: ويتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الاسمية.
2. الاتجاه الثاني: يتمثل في التقليل من تباعد معدلات الرسوم الجمركية، إذ إن التخفيض الوسطي لمعدلات هذه الرسوم لا يضمن تخفيض الحماية الفعلية، خاصة إذا كانت الرسوم على عناصر الإنتاج أعلى من الرسوم على السلع النهائية، في هذه الحالة تختلف درجات الحماية الاسمية والفعلية، وبالتالي ينتج عن ذلك تخصيص غير مثالي للموارد.

يؤدي تحرير التِّجارة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، ويُؤدِّي دخولُ تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية إلى زيادة حدة المنافسة بينها وبين المستلزمات المحلية؛ مما يؤدِّي إلى انخفاض أسعار المستلزمات المحلية، ومن جانب آخر تُؤدِّي تلك الواردات إلى زيادة عجز الموازين التِّجارية في الدول النامية.

2. سياسة تشجيع الصادرات:

إذ تلعب سياسة تشجيع الصادرات دوراً محورياً وهاماً في برنامج تحرير التجارة الخارجية، وذلك للأسباب الآتية:

1. تحقيق معدلات نمو مرتفعة بخاصةٍ بالنسبة إلى الصناعات التحويلية.
2. خلق فرص عمل جديدة.
3. زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة.
4. إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أهمية تشجيع قطاع الصادرات واتخاذ القرارات والإجراءات المشجعة لذلك من قبل الدولة، إلا أن هناك جملة من العوائق التي تحول دون ذلك، من أهمها ما يأتي:

1. حماية الصناعات الهادفة إلى إحلال المستوردات، هذه الحماية متحيزة دائماً ضد التصدير، لذلك ينبغي العمل على تخفيض درجة الحماية بالنسبة إلى بعض الصناعات المحلية.
2. وجود رسوم جمركية مرتفعة على السلع الوسيطة المستخدمة في قطاع الصادرات، إذ إن ارتفاع التعريفة الجمركية على الواردات من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجيَّة، ويقلل معدل الربح لهذه الصادرات؛ فيتحول المنتج إلى السُّوق المحلية.[5]
3. وجود مواقع بعض الصناعات القابلة للتصدير في أماكن بعيدة عن الموانئ والمطارات والحدود، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة التصدير ويحرمها من منافسة الصناعات الأجنبية وهذا يتطلب إنشاء مدن صناعية بالقرب من الموانئ والحدود.
4. عدم وجود بنية تحتية كافية (تسهيلات مصرفية، طرق دولية، آلات وتكنولوجيا حديثة)، لتخديم تلك الصناعات وبخاصةٍ الصناعات التحويلية، وذلك لتجهيزها في الوقت المحدد لتبقى ضمن ظروف المنافسة أمام السلع الأجنبية.
5. دلَّت بعض الدراسات السابقة على أن العَلاقة بين تحرير التجارة وتوزيع الدخل في الصناعات التحويلية علاقة إيجابية؛ إذ إن تصدير منتجات الصناعات التحويلية له أثر إيجابي على توزيع الدخل؛ لشمولها بعضَ الصناعاتِ كثيفة العمل.[7]

يمكن اختبار ذلك من خلال ما يأتي:

جدول رقم (1) تطور قيمة الصادرات السورية وعلاقتها بتطور إنتاج الصناعات التحويلية خلال الفترة (2000 – 2008)
المبالغ بملايين الليرات السورية

السنة	قيمة الصادرات السورية	إنتاج الصناعات التحويلية	نسبة من إجمالي الإنتاج الصناعي	عدد المشتغلين في قطاع الصناعة	نسبة من إجمالي المشتغلين
2000	216190	327303	51.8	585000	13.1
2001	243179	352921	60.3	641000	13.5
2002	315919	368257	60.5	661446	13.7
2003	265039	381357	59.6	608705	13.6
2004	346166	459963	56.7	623617	13.4
2005	424300	575584	54.5	638528	13.6
2006	505012	701709	55.9	724814	14.9
2007	579034	783831	55.2	701293	14.2
2008	707798	910432	52.5	729523	17.5

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

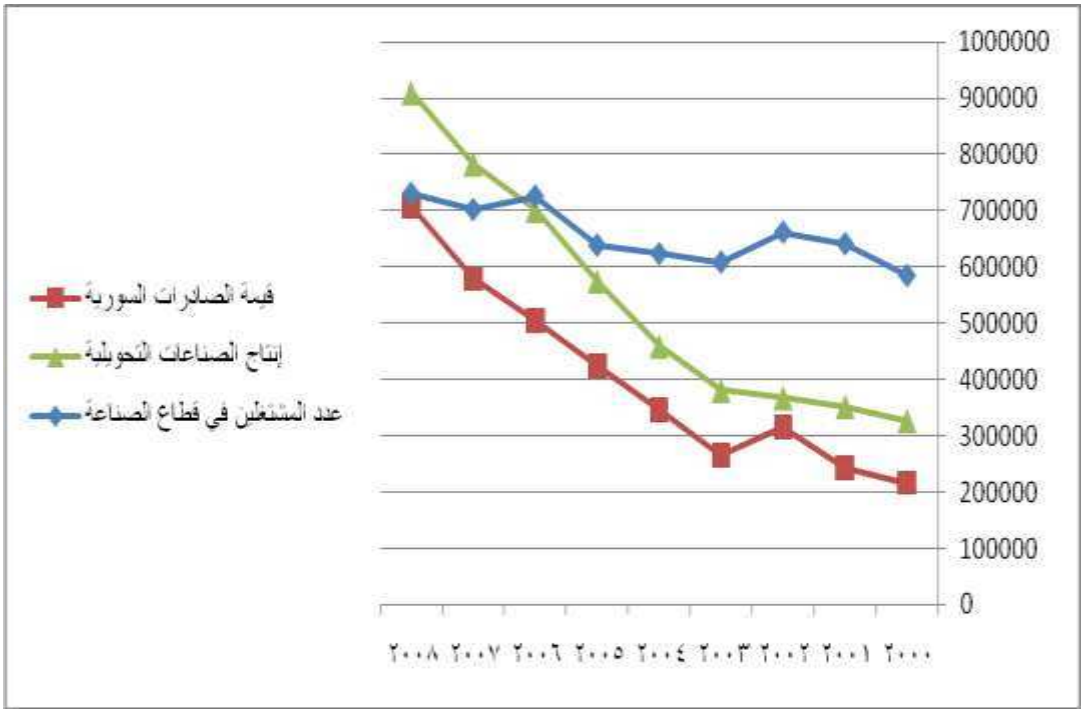

الشكل البياني رقم (1)

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (1)، والشكل البياني رقم (1)، وبمقارنة أرقام الصادرات السورية وقيمة إنتاج الصناعات التحويلية وأعداد المشتغلين في الصناعة خلال الفترة (2000 – 2008)، أن هناك علاقة طردية بينهم،إذ إن تطور قيمة الصادرات السورية كان نتيجة لزيادة حجم الإنتاج الصناعي وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية إذ إنها تشكل النسبة الأكبر من إجمالي قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي السوري وتشكل ما نسبته 56.3% وسطياً خلال الفترة المدروسة، وأدت هذه الزيادة في قيمة الصناعات التحويلية أيضاً إلى زيادة عدد المشتغلين في هذا القطاع نظراً لأنها تشمل بعض الصناعات كثيفة العمل.

6. مشكلة تركز الصادرات في عدد قليل من السلع، وهذا ما يجعل عائداتها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

ولمزيد من التوضيح هنا، ولقياس درجة تركز الصادرات السورية خلال فترة من الزمن، نورد مؤشر هيرشمان لقياس هذه النسبة، حيث يتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}(\frac{xi}{X})^{\wedge}2}-\sqrt{\frac{1}{I}}}{1-\sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث: i قيمة الصادرات من السلعة xi

X إجمالي الصادرات

I إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

في حال كانت H=0 فإن هذا يعني أن الصادرات على أعلى درجة من التنوع، وكلما اقتربت قيمة H من 1 فإن هذا يعني انخفاض في التنوع.

ويظهر الجدول الآتي مؤشر التنوع وفق هيرشمان، وذلك لدراسة درجة تركيز الصادرات السورية خلال الفترة (2004-2008):

الجدول رقم (2): تنوع وتركيز الصادرات السورية حسب مؤشر هيرشمان (2004-2008).

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تركز الصادرات وفق مؤشر هيرشمان	0.43	0.51	0.35	0.34	0.28

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات السورية كانت متركزة في عدد قليل من السلع في عام2004 وازداد هذا التركيز إذ بلغ0.5 عام2005، مما انعكس سلباً على قيمة هذا المؤشر في هذا العام، ثم ما لبس أن تحسن ليصل إلى 0.28 عام2008، علماً بأن عدد السلع المصدرة لم يتغير بشكل جوهري، ولكن السبب الذي أدى إلى تحسن هذا المؤشر هو الزيادة التدريجية لصادرات بعض السلع التي لم تكن تصدر بكميات كبيرة سابقاً.

ثالثاً. علاقة تحرير التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (الإنتاج، العمالة، الاستثمار):

اختيرت تلك المتغيِّرات بحيث تَشملُ عواملُ النُّمو الصناعي الطلبَ المحلي الذي يتمثَّل في الاستهلاك، والاستثمارَ، والطلبَ الخارجي المتمثل في الصادرات، وعلى هذا فإنَّ بحث أثر تحرير التِّجارة الخارجية على التنمية الصناعية يرتبط ببحث ذلك الأثر على الإنتاج الصناعي، الذي بزيادته تتحقق تنمية صناعية، وكذلك يرتبطُ بَحثُ ذلك الأثر بعوامل نُمُو الإنتاج الصناعي؛ إذ إنَّ زيادة الاستهلاك تعني مزيدًا من الطلب الذي إذا استجيب له، يزداد الإنتاج الصناعي؛ مما يُحدث تنمية صناعية، وكذلك ينطبق نفس المبرر لدراسة الأثر على الصادرات الصناعية، فكلما زاد الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية إثر تحرير التجارة الخارجية، أدَّى ذلك إلى مزيد من الإنتاج الصناعي، ومِنْ ثَمَّ تحدث التنمية الصناعية، كما يُمكن دراسة أثر تحرير التجارة الخارجيَّة على العمالة في القطاع الصناعي؛ إذ كلما ازدادت فرص التوظيف، فإنَّ ذلك يعني مزيدًا من الدخول؛ مما يُؤدي إلى مزيد من الطلب، دافعًا الإنتاج الصناعي إلى الزيادة، مما يؤدي إلى حدوث تنمية صناعية، وكذلك يُمكن دراسة أثر تحرير التجارة الخارجيَّة على الاستثمار في قطاع الصناعة؛ إذ إنه إذا ارتفع معدل الاستثمار، فستحدث تنمية صناعيَّة.[8]

ويمكن توضيح أثر هذا التحرير للتجارة الخارجية على تلك المتغيرات من خلال استعراض الجداول الآتية:

جدول رقم (3) تطور قيمة الصادرات والمستوردات السورية وأثرها على حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2008) المبالغ بملايين الليرات السورية

السنة	قيمة الصادرات السورية	قيمة المستوردات السورية	حجم الإنتاج في قطاع الصناعة
2000	216190	187535	631701
2001	243179	220744	585349
2002	315919	235754	608748
2003	265039	236768	640372
2004	346166	389006	811343
2005	424300	502369	1056318
2006	505012	531324	1254959
2007	579034	684557	1419593
2008	707798	839419	1735181

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

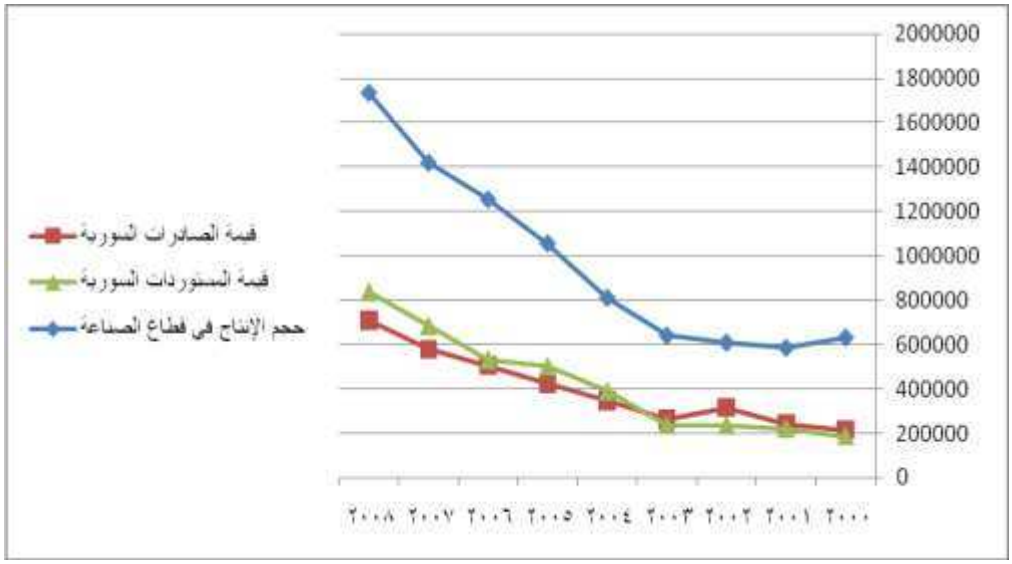

الشكل البياني رقم (2)

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (3)، والشكل البياني رقم(2)، وبمقارنة أرقام الصادرات والمستوردات السورية وحجم الإنتاج في قطاع الصناعة السوري خلال فترة الدراسة (2000 – 2008)، أن هناك علاقة طردية بين تطور حجم التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) وزيادة الإنتاج في قطاع الصناعة، إذ إنه مع زيادة قيمة كل من الصادرات والمستوردات السورية، نلاحظ تزايداً ملحوظاً في حجم الإنتاج الصناعي وبنفس درجة التزايد تقريباً، وهذا ما يوضحه الشكل البياني السابق، وذلك لاعتماد القطاع الصناعي بشكل كبير على التجارة الخارجية، سواء من ناحية الاستيراد ذلك لتأمين احتياجات الصناعة من المواد الأولية أو المستلزمات والآلات اللازمة في مختلف مراحل الإنتاج، أو من ناحية التصدير وذلك لتصريف الفائض من الإنتاج الصناعي عن احتياجات السوق الداخلية.

كما يؤدي تحرير التجارة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج؛ مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، ومن ثَمَ ترتفع القوة الشرائيَة في يد المستهلك؛ مما قد يدفع إلى زيادة الاستهلاك؛ مما ينعكس على زيادة رفاهية المستهلك، وكذلك زيادة الطلب؛ مما يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل، ومن ثم زيادة في الدخول.[9]

جدول رقم (4) تطور التجارة الخارجية السورية وأثرها على العمالة والإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000 – 2008) المبالغ بملايين الليرات السورية

السنة	قيمة التجارة الخارجية السورية	عدد المشتغلين في الصناعة	نسبة من إجمالي المشتغلين	حجم الإنتاج في قطاع الصناعة
2000	403725	585000	13.1	631701
2001	463923	641000	13.5	585349
2002	551673	661446	13.7	608748
2003	501807	608705	13.6	640372
2004	735172	623617	13.4	811343
2005	926669	638528	13.6	1056318
2006	1036336	724814	14.9	1254959
2007	1263591	701293	14.2	1419593
2008	1547217	729523	17.5	1735181

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

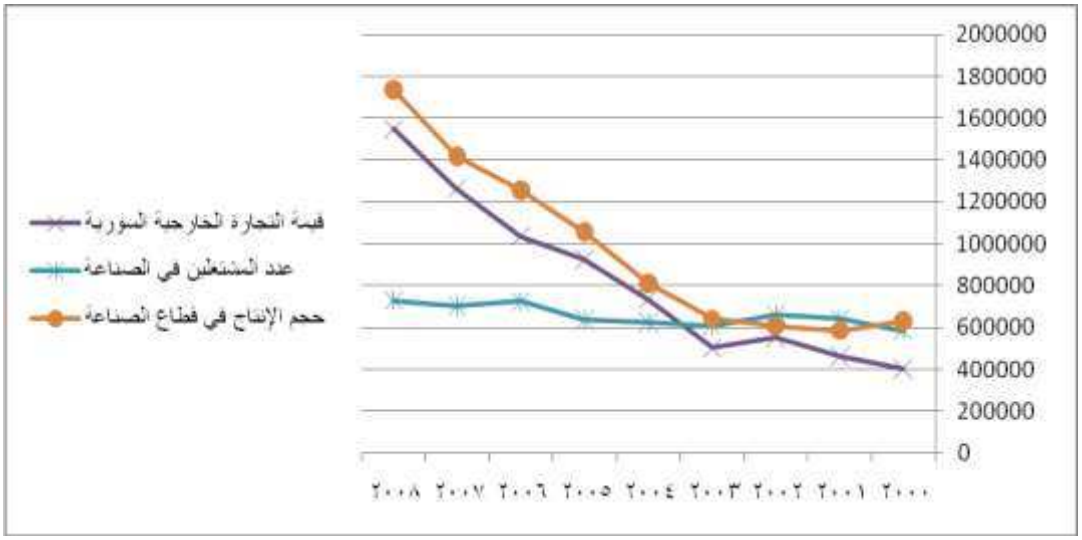

الشكل البياني رقم (3)

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (3)، إضافة لنفس المقارنة السابقة نلاحظ علاقة طردية أيضاً بين تطور حجم التجارة الخارجية السورية وعدد المشتغلين في القطاع الصناعي، حيث أنه مع زيادة حجم التجارة الخارجية ازداد عدد العمال والمهندسين المشتغلين في الصناعة ولكن بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة (2000 – 2008)، الأمر الذي يعتبر من الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الإنتاج في القطاع الصناعي أيضاً.

أشارت بعض الدِّراسات إلى أنَّ تحرير التجارة يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة غير الماهرة في الدول المتقدمة؛ ليصل لنفس مستوى أجر العمالة غير الماهرة في الاقتصاد النامي، كما أشارت بعضُ الدراسات إلى أنَّ تحرير التجارة الخارجيَّة أدَّى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل في قطاع الصناعة في الدُّول المتقدمة بحوالي20%، وتركز هذا الانخفاض في العمالة غير الماهرة.[9]

جدول رقم (5) تطور التجارة الخارجية السورية وأثرها على حجم الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000–2008) مليون ليرة سورية

السنة	حجم التجارة الجارجية السورية	حجم الاستثمار في قطاع الصناعة
2000	403725	377136
2001	463923	379173
2002	551673	516354
2003	501807	477550
2004	735172	732554
2005	926669	725641
2006	1036336	919853
2007	1263591	648015
2008	1547217	707821

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

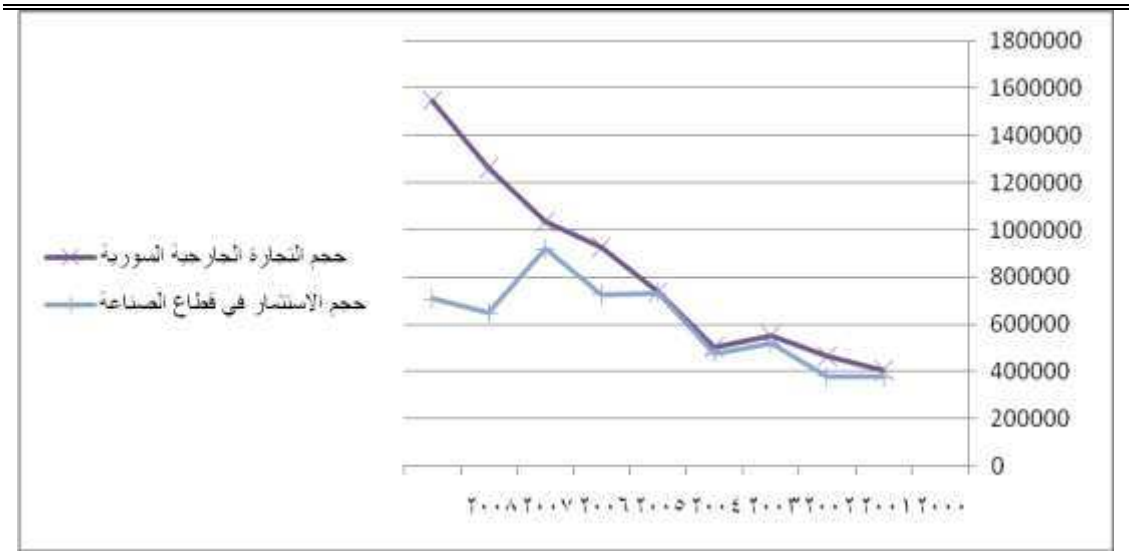

الشكل البياني رقم (4)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (4)، وأيضاً بمقارنة أرقام حجم التجارة الخارجية السورية وحجم الاستثمار في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة المدروسة (2000 – 2008)، أن هناك علاقة طردية وارتباطاً وثيقاً بين تطور حجم التجارة الخارجية وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري، إذ إنه مع زيادة أرقام التجارة الخارجية السورية خلال الفترة، زاد حجم الاستثمار في القطاع الصناعي، مع ملاحظة أنه في عام 2007 انخفض حجم الاستثمار الصناعي حيث بلغ (648015) مليون ليرة سورية، ولكن سبقه ارتفاع كبير وملحوظ في العام 2006 بلغ (919853) مليون ليرة سورية، أي بزيادة مقدارها 41,9%، وهذا يعني أنه تم استكمال بعض المشاريع غير منتهية في العام 2006 واستكملت في عام 2007 من مخصصات العام السابق، ثم ما لبس أن ارتفع حجم هذا الاستثمار في عام 2008 إذ بلغ (707821) مليون ليرة سورية.

إن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الخارجية قد يتسبب في الدول النامية في منافسة شديدة من قبل المستثمر الأجنبي للمستثمر المحلي؛ ذ يحظى المستثمر الأجنبي بالمساواة في المعاملة مع المستثمر المحلي داخلَ الدولة النامية العضو في منظمة التجارة العالمية – دولة المستثمر المحلي – مع فارق يتمثل في جودة وتقدُّم الإنتاج الذي يقوم به المستثمر الأجنبي؛ مما يجعله يتفوق على المستثمر المحلي، وقد يطرده من السوق المحلية، ومِنْ ثم فإن المستثمر الأجنبي هو المستفيد.[10]

رابعاً. الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة السورية:

سوف نستعرض هذه الآثار من أربع زوايا مهمة على النحو الآتي:[11]

1. رفع معدلات نمو الإنتاج الصناعي وتحسين الإنتاجية.
2. استغلال وفورات الحجم.
3. رفع معدلات التصدير وتنويعه.
4. تخفيض العجز في الميزان التجاري السوري.

1. رفع معدلات نمو الإنتاج الصناعي وتحسين الإنتاجية:

من هذه الناحية يمكن أن يقسم نمو الإنتاج إلى قسمين:

- قسم يتأتى من زيادة حجم الموارد.

- قسم ناتج عن استغلال أمثل للموارد المتاحة (أي ارتفاع في إنتاجية عناصر الإنتاج).

أن تحرير التجارة الخارجية أو رفع الحماية يسمح لمعدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر، وتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج. كما أن تأثير تحرير التجارة الخارجية يكون أفضل بالنسبة للصناعات التي رفعت عنها الحماية.

2. استغلال وفورات الحجم:

إن الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وخاصة المتعلق برفع الحماية عن بعض الصناعات، من شأنه أن يؤدي إلى الحد من القوى الاحتكارية ويسمح باستغلال أمثل في وفورات الحجم، وخاصة بالنسبة للصناعات التي تعتمد في مجملها على مواد أولية غير محلية. ويمكن أن يقاس تأثير القوى الاحتكارية بالفرق بين السعر الحالي والكلفة الحدية للصناعة، فكلما كان هذا الفرق كبيراً كلما كان تأثير الاحتكار أكبر.

3. رفع معدلات التصدير وتنويعه:

يحقق تشجيع التصدير وتنويعه دوراً مهماً بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية، إذ إن ارتفاع الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية التي تحقق قيمة مضافة عالية، يضمن عائدات مهمة من العملة الصعبة بالنسبة للبلد. وبالتالي فإن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى تحسن واضح في وضع ميزان المدفوعات، وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي للبلد وانخفاضاً ملموساً في معدلات البطالة.

4. تخفيض عجز الميزان التجاري بالنسبة إلى قطاع الصناعة:

إن تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري بالنسبة للصناعة يتوقف على تأثير هذا التحرير المزدوج على الصادرات والمستوردات الصناعية في الوقت ذاته. كما أن التأثير على الميزان التجاري للصناعة يتوقف على الحوافز والتسهيلات الحكومية المقدمة لتلك الصناعة:

- إذا كانت التسهيلات مقدمة لتشجيع الصادرات الصناعية (مثل خفض قيمة العملة) تسبق رفع الحماية عن المستوردات الصناعية (سياسة إحلال المستوردات) يؤدي ذلك إلى تحسن واضح في الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة زيادة هذه المستوردات الصناعية لاحقاً.
- أما إذا حدث العكس، فإن الأثر المباشر لتحرير التجارة الخارجية يكون سلبياً في البداية ثم إيجابياً فيما بعد.

إن تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للصناعة ينبغي دراسته على المدى الطويل، وذلك لوضوح تأثير التسهيلات والحوافز المطبقة على الصادرات والمستوردات الصناعية في الوقت نفسه.

وبالنظر إلى الميزان التجاري الصناعي لسورية خلال الفترة (2000 – 2008) نجد أنه ينبغي تقديم حوافز وتسهيلات هامة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية السورية، وذلك لتصحيح الاختلال الواضح في هذا الميزان نتيجة لزيادة المستوردات الصناعية عن الصادرات الصناعية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (5): ميزان التبادل التجاري الصناعي والتركيب النسبي للصادرات والمستوردات الصناعية إلى المستوردات السلعية بالأسعار الجارية للفترة (2000 – 2008) – بملايين الليرات السورية

الأعوام	الصادرات الصناعية	المستوردات الصناعية	الميزان التجاري الصناعي	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية %	نسبة المستوردات الصناعية إلى إجمالي المستوردات السلعية%
2000	28210	70928	-42718	13.0	37.8
2001	32482	92409	-59927	13.4	41.9
2002	52014	101401	-49387	17.2	43.0
2003	43571	96031	-52460	16.4	40.6
2004	55316	142671	-87355	22.2	43.6
2005	102476	268265	-165789	24.2	53.4
2006	193530	302985	-109455	38.3	57.0
2007	234839	391359	-156520	40.6	57.2
2008	279126	421899	-142773	39.4	50.3

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009)، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن الجدول السابق رقم (5):

إن ميزان التبادل الخارجي للصناعة يُظهر عجزاً مستمراً خلال الفترة المدروسة، ولقد كان لصدور قانون الاستثمار رقم (10) وتعديلاته وإجراءات تحرير التجارة الخارجية التي شجعت قيام منشآت صناعية كبيرة من قبل المستثمرين، دورٌ هامٌ في ارتفاع نسبة المستوردات الصناعية إلى إجمالي المستوردات السلعية من (37,8%) عام 2000 إلى (57,2%) عام 2007، إلا أن استمرار ارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية، إنما يدل على أن الاقتصاد السوري يعتمد في إنتاجه الصناعي على استيراد المنتجات التامة الصنع والنصف مصنعة من الخارج بشكل يزيد عن 40% وأن تراجعها في عام 2000 إلى (37,8%)، إنما يعود بشكل أساسي إلى أزمة الركود الاقتصادي التي أدت إلى انخفاض هذه النسبة.

وهنا يمكن القول، إنه على الرغم من الجهود التي سعت إليها جهود التنمية في القطر من خلال الأهداف التي تضمنتها الخطط الخمسية لتطبيق منهج صناعة بدائل المستوردات والتركيز على إقامة صناعات تحل منتجاتها محل المستوردات، مما يكفل تقليص حجم المستوردات وزيادة الوفر من القطع الأجنبي، ودعماً لتشجيع الصادرات الصناعية والزراعية على حد سواء، نجد أن هذه الاستراتيجية لم تتمكن من زيادة نسبة الصادرات الصناعية لأكثر من (40,6%)، والإقلال من المستوردات الصناعية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، التي تبرز ضرورة وأهمية التحديث الصناعي في سورية، نذكر من أهمها:

- إن سياسات التجارة الخارجية المرتبطة بأنظمة الاستيراد والتصدير والقطع الأجنبي وأسعار الصرف حققت دوراً معيقاً أمام القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تعطيل إمكانيات تحسين أداء المنشآت الصناعية العامة القائمة، فقد عمل القطاع الصناعي العام والخاص أيضاً، خلف أسوار حمائية عالية أدت إلى تراكم مشكلاتها في ظل انعدام المنافسة الخارجية وحتى الداخلية لفترات طويلة.[12]

- التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السوري في المرحلة الراهنة وفي مقدمتها تراجع إنتاج النفط، الذي كان يمول حوالي (50%) من الموازنة ويساهم بحوالي (28%) من الناتج المحلي الإجمالي، وما يستوجب ذلك من ضرورة تأهيل قطاع اقتصادي أو أكثر ليعوض موارد النفط المتراجعة، إضافة إلى توفير فرص العمل لأعداد متزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل والعاطلين عن العمل حالياً وتخفيض مستوى العجز في الميزان التجاري، ويعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية المرشحة للقيام بالدور المطلوب.[6]
- المنافسة الشديدة التي باتت تهدد الصناعة السورية في عقر دارها وفي أسواقها التقليدية نتيجة انفتاح الأسواق وتحرير التبادل التجاري وتبييض شهادات المنشأ والتلاعب في فواتير المستوردات الصناعية، ما يهدد وجود ومستقبل هذه الصناعة.

بشكل عام يمكننا إعادة قصور الصادرات الصناعية عن تغطية المستوردات الصناعية إلى مجموعة من الأسباب، التي يمكن توصيفها بالسمات العامة للصناعة السورية، والتي لم تُمكّن معظم الشركات من المواجهة للمتغيرات والتحديات الجديدة لأنها لا تملك القدرة الذاتية على ذلك ومن أهم هذه السمات ما يأتي:

1. غياب استراتيجية محددة ومعلنة للتنمية الاقتصادية بشكل عام وللصناعة بشكل خاص، تصاغ من خلال رؤية شمولية تشكل الدستور الاقتصادي للبلد.[13]
2. اتخاذ قرارات استثمارية دون استكمالها بالسياسات والإجراءات التي تتطلبها هذه القرارات.
3. انخفاض القيمة المضافة المتحققة، وتدني نسبة مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي إذ تبلغ حوالي (7%) في حين تبلغ حوالي (17%) في تونس و(16%) في مصر.[13]
4. تدني المستوى والمكون التكنولوجي للصناعات القائمة واعتمادها على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وعلى موارد زراعية وتعدينية محلية وبدائل المستوردات.
5. تطبيق الحماية الكاملة على المنتجات الاستهلاكية دون تمييز، وليس على المنتجات الوسيطة والاستهلاكية بدلاً من العكس ولم تقترن هذه الحماية بسياسة ديناميكية لتشجيع التصدير، كما فعلت الدول الآسيوية التي اعتمدت على حماية متدرجة ومتنوعة في السوق الداخلية وبين تشجيع التصدير بالسبل كافة إلى الأسواق الخارجية.
6. ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها، من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته.
7. غياب شبه كلي للتمويل الصناعي من المصارف العامة والخاصة، إذ لم يتجاوز نصيب الصناعة من إجمالي التسليف المصرفي (5,32%) في عام 2007 و (5,18%) عام 2008، بحيث ظل الصناعي السوري معتمداً على موارده ووسائله الخاصة في التمويل.
8. عدم الاهتمام بمرحلة ما قبل الاستثمار، من حيث القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وما يتعلق بها من دراسات فنية ودراسة السوق، وبما يفسر إلى حد كبير انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع التكاليف.
9. ضعف مناخ الاستثمار بكافة مكوناته وقصور واضح في نشاط ترويج الاستثمار وخاصة الصناعي حيث تركزت معظم الاستثمارات حتى الآن في القطاعات الخدمية (السياحة، المال، التأمين، العقارات) في حين لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية نسبة (13%) من مجمل الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية.

10. غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الصناعي الخاص، وعدم الاهتمام بأشكال الملكية الأخرى كالقطاع المشترك والتعاوني والشركات المساهمة الواسعة، إضافة إلى العديد من المصانع في القطاعين العام والخاص إذ لا تستغل كامل طاقاتها الإنتاجية بسبب ضعف التسويق في السوق المحلية، فهذه السوق لديها حجم استيعاب معين، وهناك سلع مستوردة مماثلة تنافس في السوق المحلية.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق يمكن القول إن خطط التنمية لم تحدث التغييرات المطلوبة في بنية الاقتصاد السوري، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة، وهذا ما يشدد من تبعية الاقتصاد الوطني للسوق العالمية الرأسمالية، وبحيث يبقى النفط هو القطاع الرئيسي المصدر، وأن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة.

ولهذا لابد من اتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحديثها عبر نقل التكنولوجيا العالمية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال وتسهيل إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وإزالة القيود المفروضة عليها بما يعزز القدرة التنافسية للسلع والبضائع الوطنية في الأسواق الداخلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية مستقبلاً.

ويمكن القول أن التوازن الاقتصادي لسياسة التجارة الخارجية يفرض ضرورة تركيز الجهود على ترشيد الاستيراد وبذل الجهود القصوى لزيادة الصادرات السورية وخاصة منتجات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي لأجل تغطية الحاجات المتزايدة من مستوردات الأصول الثابتة. وإن تعظيم قيمة المستوردات يفرض العودة إلى دراسة الإنتاج المحلي وإعادة النظر في المواد الضرورية الواجب استيرادها وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو ضبط تكاليف الإنتاج وزيادته كماً ونوعاً سيؤدي إلى انخفاض حجم المستوردات السورية، وبخاصةٍ كتلة مستلزمات الإنتاج الصناعي السوري وسيؤدي إلى زيادة حجم الصادرات.

كما يمكن في هذا السياق أيضاً تلخيص ما سبق بالتوصيات الآتية:

1- العمل على رفع جودة الإنتاج الصناعي، ليتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، وكذلك منافسة المستوردات داخل السوق المحلية.

2- تشجيع المنتجين في سورية على الارتقاء بصناعاتهم ومواكبة أحدث أساليب التكنولوجيا، مع العناية بتطوير أساليب تسويق منتجاتهم، حيث إن سورية مستمرة في عملية تحرير التجارة الخارجية بموجب التزاماتها الدولية.

3- تخفيض الحواجز الجمركية على مستلزمات الإنتاج، ليساعد ذلك على تخفيض كلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للمنتج السوري، كما يجب مراجعة هذا الأمر باستمرار.

4- العمل على التوسع في التخطيط التأشيري للوصول إلى أقصى درجات المشاركة من قبل القطاع الخاص بمختلف قطاعاته بما يضمن مزيداً من الحرية لهذا القطاع، وزيادة قدرته على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية، حتى يتمكن من مواكبة ظاهرة العولمة والانفتاح على العالم.

5- إنشاء خريطة استثمارية وكذلك قاعدة بيانات للاستثمار والطاقة الإنتاجية وحجم الطلب في السوق المحلية والخارجية، وذلك لتجنب زيادة تكديس المخزون ووجود الطاقات العاطلة.

المراجع:

1- د. محمد الفرا، ماجد.*التخطيط الاستراتيجي*، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق مصر،2006، 17.

2- *أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي*، 2011/04/07. <http://www.benqfolk.co.cc>.

3- خضر، حسان. *برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها*، المعهد العربي للتخطيط، 2011/04/17. <http://www.arab.abi.org>.

4- اللحام، فؤاد، *الصناعة السورية وتحديات المستقبل*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 11.

5- د. الحمش، منير، *هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة نحو النمو؟*، ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 2010/03/23، دمشق، ص17.

6- اللحام، فؤاد، التحديث *الصناعي في سورية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 2008/04/15، دمشق، 13.

7- سكر، نبيل، روبيرت ويلسون، *تأثير اتفاقية الشراكة السورية- الأوروبية في القطاعات الاقتصادية الوطنية*، جريدة الحياة، العدد 15508، 2005/9/15، 13.

8- الزياتي، نعمان، *الاقتصاد المصري بعد عامين من الأزمة العالمية، مجلة الاهرام الاقتصادي، مصر*، العدد 2185، 2011/04/10. <http://www.ik.ahram.org.eg>.

9- د. حسين، خليل، *سياسات التصحيح الهيكلي*، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006. <http:// drkhalilhussein.blogspot.com>.

10- ببيلي، محمود، *الاتفاقيات التجارية الإقليمية*، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية، 2008.

11- خضر، حسان. *الآثار الاقتصادية لبرنامج تحرير التجارة الخارجية*، المعهد العربي للتخطيط، 2011/04/14. <http://www.arab.abi.org>.

12- دباغ، سامر، *إصلاح القطاع العام الصناعي*، 2011/04/14. <www.alalam,ekt.com>.

13- أبو دان، محمد صافي، *واقع الصناعة السورية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 2004/06/29، دمشق، 35.